

أثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة المصرفية على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية ”دراسة تطبيقية“

دكتور هاني حمدان أبو الوفا زيدان

مدرس المحاسبة

بمعهد الجزيرة العالي للحاسب الآلي

ونظم المعلومات الإدارية بالمقطم

المستخلص:

يُعد الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة المصرفية في البنوك المقيدة بالبورصة المصرية من المواضيع المستحدثة في الفكر المحاسبي، ويهدف هذا البحث إلى اختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة المصرفية على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك من خلال التعرض للإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية في ضوء معايير المحاسبة المصرية ومعايير محاسبة الاستدامة، وأيضاً في ضوء قواعد وتعليمات البنك المركزي المصري، ثم تحديد أثر الإفصاح المحاسبي عن قنوات الخدمات المصرفية، ومخاطر الرقمنة المصرفية، والاتفاقات مع شركات التكنولوجيا على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية، وقد تمثلت عينة الدراسة في البنوك المقيدة بالبورصة المصرية، وعددها (١٠) خلال الفترة من عام ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢١.

كما أشارت نتائج الدراسة التطبيقية إلى قبول الفرض العدمي الرئيسي جزئياً القائل بأنه "توجد علاقة جوهريّة (معنويّة) ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة المصرفية، والقيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥) وذلك من خلال قبول الفرض العدمي الفرعي الأول القائل بأنه توجد علاقة جوهريّة (معنويّة) ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن قنوات الخدمات المصرفية، والقيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥)، وقبول الفرض العدمي الفرعي الثاني القائل بأنه توجد علاقة جوهريّة (معنويّة) ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الرقمنة المصرفية والقيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥)، ورفض الفرض العدمي الثالث القائل بأنه توجد علاقة جوهريّة (معنويّة) ذات دلالة

إحصائية (معنوية) بين الإفصاح المحاسبي عن الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا، والقيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥). ومن ثم يوصي الباحث ببحث البنوك المصرية على تطبيق النماذج الكمية لقياس مستويات الرقمنة المصرفية، وقيام البنك المركزي المصري بإطلاق المزيد من المبادرات التي تدعم الاهتمام بالثقافة والتوعية المالية وتعزيز نشر الخدمات المالية الرقمية، وكذلك بحث البنوك المصرية على استمرارية تفعيل الإفصاح عن الرقمنة المصرفية التي تدعم التنمية المستدامة، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات الافتتاحية: الإفصاح المحاسبي، الرقمنة المصرفية، القيمة السوقية للبنوك.

The Impact of Accounting Disclosure of Banking Digitization Indicators on the Market Value of Banks Listed on the Egyptian Stock Exchange "An Empirical Study"

Abstract:

Disclosure of banking digitization indicators in banks listed on the Egyptian Stock Exchange is one of the new topics in accounting thought. This research aims to test the impact of accounting disclosure of banking digitization indicators on the market value of banks listed on the Egyptian Stock Exchange, through exposure to accounting disclosure of banking digitization in light of standards. Egyptian accounting and sustainability accounting standards, and also in light of the rules and instructions of the Central Bank of Egypt, then determining the impact of accounting disclosure on banking services channels, the risks of banking digitization, and agreements with technology companies on the market value of banks listed on the Egyptian Stock Exchange. The study sample represented banks listed on the Egyptian Stock Exchange. (10) during the period from 2019 to 2021.

The results of the applied study also indicated that the main null hypothesis was partially accepted, which states that "there is a significant (significant) relationship with statistical

significance between the disclosure of banking digitization indicators and the market value of banks listed on the Egyptian Stock Exchange at a significant level less than (0.05), and acceptance of the first sub-null hypothesis.” The statement that there is a significant (significant) relationship with statistical significance between the disclosure of banking services channels and the market value of banks listed on the Egyptian Stock Exchange at a level of significance less than (0.05), and accepting the second sub-null hypothesis which states that there is a significant (significant) relationship with statistical significance between... Disclosure of the risks of banking digitization and the market value of banks listed on the Egyptian Stock Exchange at a significance level less than (0.05), The third null hypothesis, which states that there is a statistically significant (significant) substantive relationship between the disclosure of agreements with technology companies and the market value of banks listed on the Egyptian Stock Exchange, was rejected at a significance level less than (0.05).

The researcher then recommends urging Egyptian banks to apply quantitative models to measure levels of banking digitization, and for the Central Bank of Egypt to launch more initiatives that support interest in financial education and awareness and enhance the dissemination of digital financial services, as well as urging Egyptian banks to continue activating disclosure of banking digitization that supports development. Sustainable and economic development.

Key words: Accounting Disclosure, Banking digitization, the market value of banks.

الإطار العام للبحث

يتناول الباحث في هذا الإطار كل من مقدمة البحث، ومشكلته، وهدفه، بالإضافة إلى أهميته وفروضه ومنهجيته، وكذا خطته، ويعتبر هذا الإطار مدخلاً لتطبيق البحث.

١/١ مقدمة البحث:

تُعد الرقمنة Digitalization المصرفية إطاراً مهماً لنجاح الخدمات المصرفية الحديثة القائمة على التقنيات الحالية، فمن خلال مراقبة البيئة المحيطة، وجمع الخبرات المتراكمة وتنسيقها وتحسينها يمكن إنشاء خدمات مصرفية جديدة، وبذلك توفر الرقمنة المصرفية إمكانات ضخمة لبناء مجتمعات مالية ومصرفية فعالة، وتحقيق التنافس في خدمات مختلف الأطراف، ولقد أظهرت كل التجارب والأمثلة المتاحة عن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الرقمية الحديثة بالبنوك أن قدرتها فائقة حيث لا تقتصر قيمتها على السعر الاقتصادي للخدمات، بل يتعدى الأمر ذلك، وهذا يمكّن البنوك أن تلعب دوراً أساسياً في تحديد مستقبل مصر كدولة ذكية ذات اقتصاد رقمي حديث يؤثر على قدراتها في تقديم خدمات معلوماتية إضافية ترقى بمستوى الأنشطة الواعدة لتتناسب مع مكانة مصر الحضارية (أسامة محمد، ٢٠٢٢، ص ٥٥٣).

لقد حدثت ثورة تكنولوجية كبرى خلال السنوات القليلة الماضية أدت إلى حدوث طفرة هائلة محلياً وعالمياً، كما ظهرت تطورات حديثة في العديد من القطاعات نتيجة للتقدم في تكنولوجيا المعلومات وقد أدى ذلك التطور التكنولوجي إلى حدوث تنافسية بين المنظمات وبين المهن المختلفة. كما ظهر حديثاً مفهوم الرقمنة المصرفية كمفهوم جديد في دول العالم وذلك نتاجاً للثورات التكنولوجية المتتالية، ونتيجة للتقدم التكنولوجي والعمولة بدأت أغلب دول العالم إلى الاتجاه نحو الرقمنة المصرفية حيث يحظى هذا التحول باهتمام دولي ومحلي غير مسبوق.

تُعتبر الرقمنة المصرفية من أهم أشكال التطور التكنولوجي في الفترة الحالية، حيث مثلت نقلة في كل جانب من جوانب العالم خلال العقود القليلة الماضية، وذلك بالاعتماد على الإنترنت في الاتصال وتحويل الاتصال إلى صور رقمية، بمعنى تحويل البيانات والمعلومات من صورة ورقية إلى صورة رقمية، وأثرت تلك التغيرات تأثيراً كبيراً على العديد من المهن بما في ذلك مهنة المحاسبة التي تُعد من أكثر المهن التي تأثرت بشكل كبير بتلك التطورات التكنولوجية، حيث تعتمد اعتماداً كبيراً على المعلومات، حيث إنه من الأهمية بمكان توفير المعلومات بشكل دقيق لمستخدميها من خلال قوائم مالية تُمكن متخذي القرار

من الاعتماد عليها، لذا فقد قامت الحكومات بتوفير المواقع الإلكترونية للمساهمة في توفير المعلومات بشكل أكثر كفاءة وفعالية (Lee-Geiller, S. and Lee (2019, (p.208, (T.

٢/١ مشكلة البحث :

شهد العالم مؤخراً العديد من التطورات التكنولوجية السريعة والمستمرة، خاصة في مجال نظم المعلومات والاعتماد عليها في العديد من المجالات والأعمال خاصة مع تطور استخدام الإنترنت والذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، والبلوك تشين وغيرها من التطورات التكنولوجية التي ساهمت في انتشار عملية الرقمنة في العديد من المجالات بقطاعات الأعمال المختلفة، منذ ذلك الحين أصبح العالم كله ينظر إلى الرقمنة بأنها المستقبل، حيث أنها تحمل إمكانات هائلة للأعمال لاكتساب فرص جديدة وتحقيق معدلات نمو أعلى للإيرادات بالشكل الذي يرضي كافة أصحاب المصالح، حيث أن عملية الرقمنة تساهم في خلق وابتكار نماذج أعمال جديدة ومحسنة بالشكل الذي يساهم في خلق قيمة لجميع أصحاب المصالح (أحمد عبد الله خليل، ٢٠٢٢، ص ٤٤٩).

لقد زاد الاهتمام بمستوى الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة المصرفية في البنوك في الآونة الأخيرة وذلك بعد تعدد احتياجات الأطراف أصحاب المصالح، وعدم كفاية الإفصاح المالي في الحد من عدم تماثل المعلومات، وفي التعبير عن القيمة الحقيقية للبنوك في سوق الأوراق المالية، (محمد فوزي السيد ٢٠٢٠، ص ٤)، وبناءً على ذلك يمكن التعبير عن مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي نظرياً وعملياً: ما هو أثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة المصرفية على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية؟، ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١/٢/١ ما هو مفهوم ومزايا ودوافع وأهمية الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة المصرفية في القطاع المصرفي؟

٢/٢/١ ما هي الإصدارات المحاسبية والقواعد التنظيمية المرتبطة بالإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة المصرفية في القطاع المصرفي؟

٣/٢/١ ما هو أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن قنوات الخدمات المصرفية على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية؟

٤/٢/١ ما هو أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الرقمنة المصرفية على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية؟

٥/٢/١ ما هو أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية؟
٣/١ هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة أثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة المصرفية على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك سعياً نحو تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١/٣/١ تحديد مفهوم ومزايا ودوافع وأهمية الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة المصرفية في القطاع المصرفي.

٢/٣/١ تحليل الإصدارات المحاسبية والقواعد التنظيمية المرتبطة بالإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة المصرفية في القطاع المصرفي.

٣/٣/١ دراسة أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن قنوات الخدمات المصرفية على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

٤/٣/١ دراسة أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الرقمنة المصرفية على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

٥/٣/١ دراسة أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

٤/١ أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث من المنظورين العلمي والعملية ما يلي:

١/٤/١ الأهمية العلمية:

١/١/٤/١ زيادة الاهتمام بمؤشرات الرقمنة المصرفية كإحدى التقنيات الحديثة في مجال تقنية المعلومات حيث أن لها استخدامات عديدة في القطاع المصرفي، وتساعد على تحسين أداء البنوك في الجوانب المالية وغير المالية، وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، وتقليل تكلفة هذه الخدمات.

٢/١/٤/١ تحديد توقعات الممارسات المحاسبية بناءً على مؤشرات الرقمنة المصرفية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية، وتحديد الخطوات التي يجب على البنوك اتخاذها للاستفادة من مؤشرات الرقمنة المصرفية.

٣/١/٤/١ ندرة الأبحاث العربية في حدود علم الباحث التي تطرقت إلى أثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة المصرفية على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

٢/٤/١ الأهمية العملية:

١/٢/٤/١ أهمية أن تواكب البنوك في بيئة الأعمال المصرية التطورات الحديثة في التقنيات الرقمية المتمثلة في مؤشرات الرقمنة المصرفية، ومحاولة الاستفادة منها بأكبر ما يمكن.

٢/٢/٤/١ تحديد أثر استخدام البنوك المقيدة بالبورصة المصرية لمؤشرات الإفصاح عن الرقمنة المصرفية على جودة الخدمات المقدمة، وتكلفة هذه الخدمات، ودرجة الأمان لهذه الخدمات.

٣/٢/٤/١ الحصول على دليل من الواقع العملي حول التوقعات لانعكاس تطبيق مؤشرات الرقمنة المصرفية على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

٥/١ فروض البحث:

يسعى البحث إلى اختبار الفرض الرئيسي القائل بأنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة المصرفية والقيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية"، ويتم اختبار هذا الفرض من خلال ثلاثة فروض فرعية كما يلي:

١/٥/١ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين مستوى الإفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية والقيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

٢/٥/١ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين مستوى الإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية والقيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

٣/٥/١ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين مستوى الإفصاح عن الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا والقيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

٦/١ منهج البحث: لتحقيق هدف البحث واختبار فروضه، تم الاعتماد على منهجين هما:

١/٦/١ المنهج الاستنباطي:

اعتمد البحث على هذا المنهج لبناء الإطار النظري، وذلك من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة، والبحوث العلمية المنشورة بالدوريات العلمية والمرتبطة بموضوع

البحث يهدف دراسة أثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة المصرفية على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

٢/٦/١ المنهج الاستقرائي:

اعتمد البحث على هذا المنهج لإجراء دراسة تطبيقية لقياس أثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة المصرفية على القيمة السوقية للبنوك المقيدة في البورصة المصرية.

٧/١ خطة البحث: طبقاً لأهداف البحث تم تقسيمه إلى ما يلي:

أولاً: الإطار العام للبحث.

ثانياً: عرض وتحليل الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية.

ثالثاً: الإطار الفكري لدراسة الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة المصرفية.

رابعاً: الإطار الفكري لدراسة القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

خامساً: الانعكاسات المحاسبية لأثر تطبيق الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة

المصرفية على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

سادساً: الدراسة التطبيقية لانعكاسات أثر الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية

على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

وقد أوردنا في نهاية البحث قائمة بأهم النتائج والتوصيات بالإضافة إلى البحوث

المستقبلية المقترحة.

وفيما يلي عرض تفصيلي لباقي محاور البحث:

ثانياً: عرض وتحليل الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية.

١/٢ دراسة (يونس حسن عقل، علاء فتحي زهري، ٢٠٢٠):

استهدفت الدراسة اقتراح نموذج لتطوير الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية

في البنوك المصرية، وقد قدم الباحثان نموذجاً لتطوير الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة

المصرفية يتكون من ثلاثة محاور، هي: المحور الأول: الإفصاح عن قنوات الخدمات

المصرفية وشروطها، وقواعدها التنظيمية وخدماتها المصرفية، والمحور الثاني: الإفصاح

عن مخاطر الرقمنة المصرفية وتبني التكنولوجيا المالية وأساليب إدارتها، ويتضمن المحور

الثالث: الإفصاح عن اتفاقات البنك مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية وقد توصلت

الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تسعى معظم البنوك العاملة في البيئة المصرية

حالياً إلى تقديم معلومات حول خدماتها المصرفية لإدراكها أن الإفصاح المحاسبي عن

المعلومات المتعلقة بهذه الخدمات في التقارير المالية أصبح يعطي مؤشراً على اهتمام

البنك بعملائه وحاجاتهم ورغباتهم وقدرتها على استغلال الفرص المختلفة في البيئة المحيطة وكسب الميزة التنافسية ويوفر النموذج المقترح معلومات تساهم في تحسين مستوى التقارير المالية من خلال تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة من خلال توفير إرشادات الإفصاح عن الرقمنة المصرفية، وشكل الإفصاح منها كما يحقق المصدقية لأن المعلومات التي يوفرها النموذج المقترح تتميز بالقابلية للتحقق والصدق في العرض والحياد، كما أن المعلومات التي يوفرها النموذج تعتبر ملائمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية لأنها تؤثر في قراراتهم الاقتصادية.

٢/٢ دراسة (Ricci et al , 2021):

استهدفت الدراسة تقييم ما إذا كانت هناك علاقة بين القيمة السوقية للأسهم ومدى إفصاح الشركات الإيطالية المدرجة عن معلومات حول مبادرات الرقمنة الخاصة بها، على اعتبار أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالرقمنة هو شكل من أشكال الإفصاح عن رأس المال الفكري التي توفر معلومات يحتمل أن تكون ذات صلة بالقيمة للمستثمرين، بالإضافة إلى ذلك، من المفترض أن سمعة استدامة الشركات تؤثر على العلاقة بين الإفصاح عن الرقمنة وتقييم سوق الأوراق المالية، وبالتطبيق على عينة مكونة من (٧٥) شركة مدرجة بالبورصة الإيطالية خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠١٧).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المشاركين في سوق الأوراق المالية يدمجون المعلومات المتعلقة بالرقمنة في عملية تقييم أعمالهم، كما أن الشركات التي تتمتع بسمعة أفضل لتحقيق استدامة الشركات تحقق تقييمات عالية لأسعار أسهمها من الإفصاح عن جهود الرقمنة بالشركة الخاصة بهم.

٣/٢ دراسة (علاء فتحي، أسر أحمد، ٢٠٢١):

استهدفت الدراسة اختبار أثر مؤشرات الرقمنة المصرفية على المخاطر المنتظمة للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين مؤشرات الرقمنة المصرفية في القطاع المصرفي (ممثلة في معدل النمو في عدد ماكينات الصرف الآلي، ومعدل النمو في بطاقات الدفع الإلكتروني ومعدل نمو الفروع الإلكترونية، ومعدل النمو في معاملات الإنترنت البنكي، ومعدل النمو في معاملات الهاتف البنكي، ومعدل النمو في معاملات المحفظة الإلكترونية)، وبين المخاطر المنتظمة متمثلة في معامل بيتا لأسهم

البنوك المقيدة بالبورصة، وقد تمثلت عينة الدراسة في البنوك المقيدة بالبورصة المصرية وعددها (١١) بنك خلال الفترة من يناير ٢٠١٩ حتى نهاية مارس ٢٠٢١. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الرقمنة المصرفية في القطاع المصرفي على المخاطر المنتظمة لأسهم البنوك عينة الدراسة ممثلة في معامل بيتا لها، حيث أظهر نموذج الانحدار المتعدد المستخدم في الدراسة أن هذه المؤشرات تفسر (٦٨%) من سلوك معامل بيتا، وأن المؤشر الأكثر تأثيراً في معامل بيتا هو معدل النمو في ماكينات الصرف الآلي، يليه معدل النمو في عدد مشتركري الإنترنت البنكي ثم معدل النمو في عدد مشتركري الهاتف البنكي، بينما معدل النمو في عدد مشتركري المحفظة الإلكترونية هو المتغير الأقل تأثيراً.

٤/٢ دراسة (السيد عوض، ٢٠٢١):

استهدفت الدراسة التوصل إلى مدخل مقترح كمرشد للإفصاح عن مؤشرات ومعلومات الشمول المالي وبيان مدى تأثيره على تعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ضرورة وجود مؤشر يقيس الشمول المالي، وذلك بالإفصاح عنه في التقارير المالية للبنوك التجارية ومدى أهمية الإفصاح عن المعلومات بصفة عامة وعن الشمول المالي بصفة خاصة، وأن توسيع الإفصاح سواء في شكل معلومات مالية وغير مالية يعزز من قيمة المعلومات، وتوصلت أيضاً إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وتعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية.

٥/٢ دراسة (Marwa Ahmed Elbastawisy, 2022):

استهدفت الدراسة التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي عن المخاطر الأخلاقية في ظل رقمنة العمليات المصرفية على جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية مما قد يؤثر على مستوى فاعلية القطاع المصرفي ككل، وذلك بالتطبيق على فئتين من البنوك العامة والخاصة من خلال توزيع (١٣٠) قائمة استقصاء بالإدارات العليا والمالية والمخاطر وإدارة الالتزام والحوكمة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن ضوابط وآليات الإفصاح المحاسبي عن المخاطر الأخلاقية في ضوء المعايير الرقابية، كما توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم حول انعكاسات الإفصاح المحاسبي عن المخاطر الأخلاقية في ضوء رقمنة العمليات المصرفية على جودة التقارير المالية في المؤسسات المصرفية.

وأوصت الدراسة بضرورة زيادة مستوى الإفصاح عن المخاطر للوصول إلى الشفافية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية بشكل عام والحد من المخاطر الأخلاقية، وكذلك عقد دورات لموظفي البنك للتدريب على التقنيات المستحدثة نتيجة الرقمنة المصرفية ومنح حوافز للموظفين الذين يطبقون مدونة السلوك الأخلاقي للبنك، وأخيراً ضرورة قيام البنوك بتطوير آليات دولية متوافقة مع التطور التقني لمكافحة غسيل الأموال.

٦/٢ دراسة (إسماعيل فرج، ٢٠٢٢):

استهدفت الدراسة تقييم مدى وجود اختلاف بين إدراك الأكاديميين والمصرفيين حول أثر التحول للبنوك الرقمية، والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية المصرفية، بالإضافة إلى قياس أثر التحول للبنوك الرقمية، والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية المصرفية، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالبنوك التجارية المصرية، وباستخدام بعض الاختبارات الإحصائية منها: اختبار مان ويتني Mann-Whitney Test ، وأسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد. Multiple Regression Analysis.

وخلصت الدراسة الميدانية إلى وجود اختلافات بين إدراك الأكاديميين والمصرفيين حول أثر التحول للبنوك الرقمية، والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية المصرفية بالإضافة إلى وجود أثر معنوي للتحول للبنوك الرقمية، والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية المصرفية، مع وجود علاقة طردية قوية بينهم.

التعليق على الدراسات السابقة:

- على الرغم من أهمية الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية في توفير المعلومات لمستخدمي التقارير المالية للبنوك إلا أنه لم يحظى بالاهتمام الكافي من قبل الفكر المحاسبي، فكافة الجهود المبذولة تعد مجرد محاولات لتطوير الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية.
 - اتفقت هذه الدراسات على ضرورة الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية لتعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية.
 - لا توجد دراسة في حدود علم الباحث ربطت بين الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة المصرفية، والقيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.
- ثالثاً: الإطار الفكري لدراسة الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة المصرفية

١/٣ مفهوم الرقمنة المصرفية:

لقد أصبح مصطلح الرقمنة المصرفية شائعاً جداً في السنوات الأخيرة بين المديرين والخبراء نظراً لأهميته الكبيرة في التغيرات التنظيمية نتيجة للتطورات التكنولوجية، ويشير هذا المصطلح إلى استخدام التقنيات الرقمية لخلق القيمة وتغيير أسلوب ونموذج العمل، حيث يعمل على تغيير جوهرى في الأعمال داخل المؤسسة مثل ابتكار منتجات جديدة من خلال تحفيز انتشار التكنولوجيا الرقمية والتغيير التنظيمي مما يمكن المؤسسات من الاستخدام الأمثل لحالات الاستخدام الجديدة ودمج التقنيات الرقمية مع العمليات التي تقوم بها المؤسسة، لذا فإن الرقمنة المصرفية تعمل على تغيير جذري داخل المنظمة وتأثيرها يكون غير عادي على الاستراتيجيات والهياكل التنظيمية (p12, 2018, Berghaus).

ويعتبر مفهوم الرقمنة المصرفية من المفاهيم المعاصرة على المستوى الأكاديمي والعملية فأكاديمياً لم يعد ينظر للرقمنة المصرفية كمفهوم داخلي ذو بعد استراتيجي يتعلق بأتمتة العمليات التشغيلية واستبدال الأجهزة والبرمجيات وشبكات المعلومات، ولكن أصبح ينظر للرقمنة المصرفية كعملية ديناميكية ومستمرة تستهدف معالجة الكثير من التحديات الداخلية والخارجية لتحقيق التفوق المستمر للبنك على المنافسين وغيرهم من الأطراف الذين يتعامل معهم البنك، وبطبيعة الحال لن يكون تحقيق التفوق هذا عملاً ووقتياً أو قصير المدى، ولكنها محاولات دائمة لدعم المركز التنافسي للبنك في السوق في ظل تحديات الثورة الصناعية الرابعة، وعملياً عندما تحرص مجالس إدارات البنوك حسب المفهوم المعاصر للرقمنة المصرفية على العمل المستمر للتعرف على وتحليل واكتشاف الفرص والتهديدات التي فرضتها التطورات المذهلة والمستمرة في التكنولوجيا الرقمية، فإن هذا العمل يحتاج إلى الكثير من الوظائف، ويتطلب مجموعة من المهارات الرقمية ذات الصلة مع البنية التحتية التكنولوجية والتكنولوجيا الرقمية، ومن ثم لا ينتهي العمل بسهولة ونتائجه لا تتضح وقتياً، وبالتالي فهي نشاط مستمر لتحقيق التفوق المستمر للبنك في ظل عالم رقمي متزايد.

ويوافق الباحث على ما ذهب إليه بعض الكتاب من تعريف الرقمنة المصرفية "بأنها عملية دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع الأعمال والخدمات المصرفية من أجل تلبية احتياجات العملاء ودعم الميزة التنافسية وتحقيق الكفاءة التشغيلية وتعزيز الشمول المالي" (يونس حسن عقل، علاء فتحي زهري، ٢٠٢٠، ص ٢١٦).

٢/٣ مزايا تطبيق الرقمنة المصرفية في البنوك:

من أهم المزايا التي تتمتع بها تكنولوجيا الرقمنة المصرفية هي خاصية الوقت الفوري (الأنية) وتعد هذه الخاصية مهمة بشكل خاص لأصحاب المصالح، حيث تمكنهم من رؤية الإدخالات فور حدوثها وأي تعديلات تجرى عليها، مما يضمن النزاهة والشفافية لجميع الأطراف وتفيد في إعداد التقارير المالية بصفة يومية وتقديمها للمستخدمين في الوقت المناسب (Pimenova,2020).

ويمكن القول بأن تطبيق الرقمنة المصرفية يؤدي إلى تقديم العديد من المزايا لمهنة المحاسبة لعل أهمها (علي عباس علي، ٢٠٢٣، ص ٢٠٨).

١/٢/٣ التركيز على أنشطة إضافة القيمة: نظراً لأن المحاسبة على أساس الرقمنة المصرفية سوف تلغي عمليات حفظ السجلات التقليدية مما يوفر الموارد المستخدمة في ذلك، ويمكن توجيه هذه الموارد إلى أنشطة أخرى ذات قيمة مضافة للمنظمة.

٢/٢/٣ الحد من الاحتيال: نظراً لأن السجلات في ضوء الرقمنة المصرفية سوف تكون في مأمن وحتى إذا تم تغييرها سوف يكون من السهل تتبعها وتقليل فرص التلاعب بشكل كبير. ٣/٢/٣ تخفيض التكلفة: يؤدي تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المصرفية إلى تخفيض تكلفة الاحتفاظ بسجلات المعاملات، كما يمكن لأي شخص لديه السلطة الوصول إليها في أي وقت. ٤/٢/٣ الحد من الأخطاء: بمجرد إدخال البيانات من خلال تطبيق الرقمنة المصرفية تقوم العقود الذكية بالتحقق منها، مما يجعل العديد من الوظائف المحاسبية تؤدي تلقائياً ويؤدي ذلك إلى تقليل الأخطاء البشرية.

٥/٢/٣ القضاء على الحاجة إلى التسويات: نظراً لأن المعاملات سيتم تسجيلها آنياً مع تحديث دفتر الأستاذ على الفور أولاً بأول، فلن تكون هناك حاجة لأي تسويات محاسبية.

٦/٢/٣ خفض وقت المراجعة: حيث يمتلك دفتر الأستاذ الموزع القدرة على تقليل عمليات المراجعة من خلال العقود الذكية.

٣/٣ دوافع الإفصاح عن الرقمنة المصرفية:

ترتبط دوافع الرقمنة المصرفية في القطاع المصرفي المصري بالمتغيرات التي فرضت نفسها على البيئة الداخلية والخارجية للبنوك، ومن أهمها ما يلي:

١/٣/٣ ظهور وتطور التقنيات الرقمية الجديدة:

نظراً للتطور الهائل والسريع في التقنيات الرقمية فقد تغيرت توقعات العملاء، فالمستهلك المالي يطلب اليوم على سبيل المثال: التبسيط والسرعة في إنجاز المعاملات، وتوفير

الخدمة على مدار الساعة مع جودتها، وتقديم معلومات مالية واضحة وبسيطة عن الخدمات المالية، وهذه التقنيات قد عرضت مصادر الميزة التنافسية التقليدية للتهديد في ظل بيئة التشغيل الرقمية، وذلك من خلال إنشاء المنصات الرقمية لتوسيع نطاق الأعمال والخدمات بشكل أكبر مما كانت عليه من قبل.

بالإضافة إلى ذلك، يُمكن انتشار المعلومات على شبكة الإنترنت ومصادر البيانات الأخرى من خلال اكتساب هذه المصادر بسهولة وتكلفة أقل، ويسمح للأخيرين بسرعة الوصول إلى معلومات حول كيفية إنشاء وتقديم الخدمات المالية، مما قد يقلل من أهمية العمليات والخبرة والمعرفة كمصدر للميزة التنافسية، حيث لم يعد حجم البنك أو موقعه أو ساعات العمل مصدر جوهري من مصادر الميزة التنافسية في صناعة الخدمات المالية، وبالتالي لا مفر من أن تواكب البنوك تطورات التقنيات الرقمية لتحقيق النمو والاستدامة (علاء فتحي زهري، أسر أحمد خميس، ٢٠٢١، ص ١٢٤).

٢/٣/٣ الاعتماد على البيانات في إنشاء القيمة:

لقد أصبحت البيانات مصدر جوهري للقيمة، ولاسيما البيانات المستمدة من المشاركة النشطة للمستخدمين والبيانات المستمدة من بيانات العملاء ونظم التشغيل الآلي المرتبطة بأجهزة الاستشعار عن بعد وأجهزة المستخدمين الواسعة الانتشار الموصولة بالإنترنت، التي يتم التنقيب فيها وتحليلها لتوفير منتجات وخدمات مصرفية جديدة وتثير عملية جمع البيانات واستخدامها في منظمات الأعمال تحديات للإدارة، فهذه البيانات الأولية التي تم تجميعها دون مزيد من التحليل والمعالجة ودون تخزين وتطوير منصات جديدة لاستخدامها، وما إلى ذلك ليست أصلاً يخلق قيمة، والبنوك التي تستطيع إدارة هذا التعقيد بشكل فعال ستحافظ بوضوح على ميزة تنافسية، حيث أن إدارة البيانات وترشيد استخدامها هي في الواقع عملية خلق القيمة، وعلاوة على ذلك يمكن أن يكون موفري البيانات عملاء أيضاً، وقد يتلقون خدمات مجاناً مقابل توفير بعض البيانات الشخصية التي تستخدمها البنوك في أنشطتها التسويقية (Rojers, ٢٠١٨, ٥٩).

٣/٣/٣ المساهمة في تحقيق الشمول المالي:

تكمن نقطة البداية لتحسين الأداء المالي في عملية الشمول المالي من خلال توسيع الوصول إلى الخدمات المالية لتشمل كافة شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة ومحدودي الدخل، بتكلفة منخفضة دون تمييز، ومساعدتهم على مواصلة وتطوير مشاريعهم ونموها ليصبحوا جزءاً من النشاط الاقتصادي الرسمي، وتعميم الخدمات المالية

كأحد مظاهر الشمول المالي وهي عملية تكاملية بين كافة المؤسسات المالية المعنية لخدمة أهدافها الخاصة، وخدمة أهداف الاقتصاد الكلي، المتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر، كما أن التكلفة المنخفضة لهذه الخدمات عامل مهم في تحفيز الطبقات الفقيرة وأصحاب المشاريع الصغيرة للاندماج في النشاط الاقتصادي الرسمي، ليصبحوا جزءاً منه، وبذلك تتسع قاعدة المتعاملين مع المؤسسات المالية المزودة لهذه الخدمات، وخاصة البنوك التي تحتفظ بحسابات العملاء وتستقبل ودائعهم ومدخراتهم، وتعمل على إعادة توجيهها وضخها في الأسواق على شكل ائتمان يخدم كافة القطاعات الاقتصادية وكافة الشرائح (أسامة محمد، ٢٠٢٢ ص ٥٧٣).

٤/٣ مفهوم ومراحل الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية:

يقصد بالإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية توفير معلومات كمية وغير كمية عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية مع تبني التكنولوجيا المالية، ومخاطر وأساليب إدارتها لمستخدمي التقارير المالية لتقييم مقدرة البنك على الاستمرارية والنمو في ظل تحديات ثورة التكنولوجيا الرقمية والشمول المالي بما يساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية (يونس حسن عقل، علاء فتحي زهري، ٢٠٢٠ ص ٢٢٤).

وتمر مراحل الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية بمجموعة من الخطوات أهمها ما يلي:

١/٤/٣ الإفصاح عن سلامة الدفاتر والمستندات اليدوية والإلكترونية المؤيدة لعمليات الرقمنة المصرفية وتقديم تأكيدات دقيقة وموضوعية بشأنها، وعدم وجود مستندات وهمية بينها.

٢/٤/٣ التقييم المستمر لمدى إتاحة التقارير المالية والتشغيلية، عبر المواقع الرسمية والمنصات الإلكترونية للبنوك.

٣/٤/٣ اختبار الاعتمادية والتوقيت الآني بشأن التقارير المالية والتشغيلية للرقمنة المصرفية، والتحقق من توافقها مع متطلبات المعايير واللوائح الحاكمة.

٤/٤/٣ ضبط أداء البنوك من خلال تفعيل الرقابة على حماية الأصول الرقمية، والتأكد من سلامة البيانات المتاحة، والإفصاح عن السياسات الإدارية لتحسين الكفاءة التشغيلية.

٥/٤/٣ التحقق من موثوقية ونزاهة المعلومات المطلوبة لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة، وتقديم النصح والمشورة بشأن الاستدامة الرقمية وتحقيق قيمة مضافة (محمد موسى، ٢٠٢٠، ص ٧٤٦).

٥/٣ أهمية الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية في التقارير المالية للبنوك:

يمكن إيجاز أهمية الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية في التقارير المالية للبنوك فيما يلي:

١/٥/٣ تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة، مما يؤدي إلى زيادة السيولة في سوق رأس المال، وزيادة الطلب على الأوراق المالية للبنك، مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة العمليات، والتي قد تنعكس على تخفيض تكلفة رأس المال.

٢/٥/٣ تقييم مدى توافق البنك مع التشريعات والقواعد التنظيمية، مما يبث روح الطمأنينة لدى الأطراف أصحاب المصالح بخصوص مستقبل واستمرارية البنك.

٣/٥/٣ توفير بعض المعلومات الضرورية عند بناء نماذج التنبؤ المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية حيث أنه عند بناء نماذج التنبؤ يؤخذ في الاعتبار ظروف عدم التأكد مثل مخاطر الرقمنة المصرفية وبالتالي فإن توفير معلومات عن هذه المخاطر يعمل على تخفيض التشتت لدى المحللين الماليين عند بناء هذه النماذج.

٤/٥/٣ تدعيم الثقة في البنك، وتوسيع قاعدة العملاء وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة. (يونس حسن عقل، علاء فتحي، ٢٠٢٠، ص ٢٢٥).

٦/٣ علاقة الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية بمتطلبات التقرير المالي للبنوك :

يحكم التقرير المالي للبنوك عدة متطلبات من معايير المحاسبة المصرية، ومعايير محاسبة الاستدامة، ومعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير، ومعايير مجلس التقارير المتكاملة، وقواعد وتعليمات البنك المركزي المصري، والتي يتم دراسة علاقتها بالإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية كما يلي:

١/٦/٣ الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة في ضوء معايير المحاسبة المصرية:

يقضي معيار المحاسبة المصري رقم (١) بأن توفر الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بيانات إضافية وخاصة تلك التي لم يتم عرضها في تلك القوائم المالية، إلا أنها قد تكون لازمة لفهم هذه القوائم، وتتضمن الرقمنة في البنوك خصائص هامة يجب الإفصاح عنها لتقييم

مبالغ وتوقيتات التدفقات النقدية المستقبلية ومدى التيقن من ذلك وطبيعة ومدى ما تنطوي عليه من حقوق والتزامات متنوعة.

كما يتفق المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٠) المعدل عام ٢٠١٩ مع معيار التقارير المالية الدولية (IFRS7)، ويؤكد على ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تمكّن مستخدمي القوائم المالية من أن يتفهموا الأسس التي بناءً عليها تم إعداد القوائم المالية للبنوك.

يرى الباحث أن الإفصاح عن الرقمنة المصرفية لم يحدد بصورة واضحة في المعايير المصرية وهو بذلك يدخل ضمن نطاق الإفصاح الاختياري، وهذا يؤدي إلى عدم تمكن مستخدمي القوائم المالية في معرفة معلومات عن الرقمنة والتي بطبيعتها لها تأثير على اتخاذ القرار الاستثماري وكذلك تؤثر على القيمة السوقية للبنك.

٢/٦/٣ الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية في ضوء معايير محاسبة الاستدامة أصدر مجلس معايير المحاسبة المستدامة (SASB)، المعيار رقم (FNO101) للبنوك ليرشد إفصاحات البنوك عن أربعة مجالات للاستدامة هم: (الشمول المالي الطاقة الاستيعابية، خصوصية العملاء وأمن البيانات، والبيئة القانونية والتنظيمية، وإدارة المخاطر النظامية)، والمقاييس والمخاطر والفرص المرتبطة بعملها، والعمليات التي تقوم بها بهدف توفير المعلومات التي تساعد في فهم ومعرفة مدى مساهمة البنك في تحقيق التنمية المستدامة 2014، (SASB101)).

ومن أهم ما جاء بهذا المعيار وله علاقة بالإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية هو المجال الثاني، والذي يتطلب من البنوك الإفصاح عن مخاطر أمن البيانات وخصوصية العملاء والآليات والاستراتيجيات المتبعة لإدارة هذه المخاطر وحماية حقوق العملاء، حيث تعد حماية البيانات الشخصية للعملاء مسئولية أساسية للبنك، وأن البنوك التي تفشل في حماية هذه البيانات تكون معرضة لفقدان ثقة العملاء، وبالتالي انخفاض الإيرادات. ويتضح مما سبق تركيز المعيار فقط عن الإفصاح عن المخاطر المصرفية الناتجة عن الرقمنة المصرفية.

٣/٦/٣ الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية في ضوء قواعد وتعليمات البنك المركزي المصري:

لقد أصدر البنك المركزي المصري القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية الرقمية مثل القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف البنكي، والقواعد

المنظمة لخدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدماً داخل جمهورية مصر العربية، كما طلب من البنوك الامتثال لمعايير المحاسبة المصرية، ومعايير التقارير المالية الدولية، ووضع مجموعة من القواعد للإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية من أجل توفير إطار للإفصاح للمشاركين في سوق الخدمات المصرفية بما يعزز خاصية القابلية للمقارنة، ويسمح بتقييم معلومات كفاية عن رأس المال والتعرض للمخاطر وعمليات تقييم المخاطر والمعاملات الرئيسية، وهذا يؤكد على أهمية الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية في التقارير المالية المنشورة للبنوك العاملة في البيئة المصرية. (يونس حسن، علاء فتحي ٢٠٢٠، ص ٢٢٣).

ولقد أصدر البنك المركزي المصري عام ٢٠٢١ مبدءاً منفرداً للإفصاح عن مؤشرات الرقمنة التي تقدمها البنوك المصرية. وقد تضمن ما يلي:

- يجب أن تكون جميع القواعد والأحكام المتعلقة بكافة الخدمات المصرفية، ولاسيما الإلكترونية منها متاحة على الموقع الإلكتروني للبنك.
- يتعين على البنك ومقدمي خدمات الدفع ووكلائهم تزويد العميل بمعلومات كافية وواضحة وغير مضللة قبل التعاقد على المنتجات والخدمات وخاصة الإلكترونية بما يجعله على دراية كاملة بشروط وخصائص وتكاليف المنتج أو الخدمة.
- في حالة تعامل البنك مع شركات الإسناد الخارجي أو مقدمي خدمات الدفع أو وكلائهم فيما يتعلق بالمنتجات أو الخدمات المقدمة للعميل، يتعين على البنك إبلاغ العميل بأن البنك مسئول مسؤولية كاملة عن جميع الخدمات المقدمة من تلك الشركات.

٧/٣ الجوانب التطبيقية للإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية في التقارير للبنوك المقيدة في البورصة المصرية:

قام الباحث باستقراء التقارير المالية وتقارير الاستدامة المنشورة، والمواقع الإلكترونية لعينة من البنوك المقيدة في البورصة المصرية، واتضح ما يلي:

- لا يوجد إفصاح عن مؤشرات الرقمنة المصرفية في التقارير المالية المنشورة، وإنما يتم الإفصاح عنها في تقارير الاستدامة المنشورة ومواقع البنوك على الإنترنت.
- اختلاف شكل الإفصاح عن الرقمنة المصرفية في تقارير الاستدامة المنشورة من بنك لآخر، فالبعض يقوم بالإفصاح عن مؤشر الرقمنة بشكل كمي مثل عدد ماكينات الصراف الآلي، وعدد الفروع الإلكترونية، وعدد بطاقات الدفع الإلكتروني، وحجم الإنترنت البنكي، وحجم الموبايل البنكي، وحجم المحفظة الإلكترونية، والبعض يقوم

بالإفصاح عن الرقمنة المصرفية في شكل وصفي، مثل الإعلان عن خدمة الانترنت البنكي، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

■ اختلاف تبويب الإفصاح عن الرقمنة المصرفية في تقارير الاستدامة المنشورة من بنك لآخر فالبعض يفصح عنها في محور الأداء الاقتصادي، والبعض الآخر يفصح عنها في محور الأداء الاجتماعي والبعض لا يفصح من الأساس عن الرقمنة في تقارير الاستدامة ويكتفي بالإعلان عنها على المواقع الإلكترونية للبنك.

يتضح مما سبق أن الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة في التقارير الخاصة بالبنوك المقيدة في البورصة غير كافٍ لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، ولعل السبب في ذلك هو عدم وجود معيار محاسبي ينظم عملية الإفصاح عن الرقمنة المصرفية. لذلك يجب أن تعكس التقارير المنشورة للبنوك الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة كما يلي، وذلك عن طريق الرجوع إلى تعليمات البنك المركزي، وكذلك دراسة (يونس حسن، علاء فتحي): ويتكون مؤشر الإفصاح القياسي المحاسبي عن الرقمنة المصرفية من العناصر التالية:

١/٧/٣ الإفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية:

تعتمد الرقمنة المصرفية على القنوات والوسائل الرقمية لتقديم الخدمات المصرفية الرقمية للعملاء ويستلزم ذلك قيام البنك بالإفصاح المحاسبي عن قنوات الخدمات المصرفية بحد أدنى عن البيانات التالية:

- عدد ماكينات الصراف الآلي.
- عدد الفروع الإلكترونية.
- عدد بطاقات الدفع الإلكتروني.
- قيمة الإنترنت البنكي.
- قيمة الموبايل البنكي.
- قيمة المحفظة الإلكترونية.
- عدد نقاط البيع.

٢/٧/٣ الإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية:

يترتب على الرقمنة المصرفية عدة أنواع من المخاطر من أهمها المخاطر الإستراتيجية، مخاطر الاستعانة بالمصادر الخارجية، ومخاطر الأنظمة، ومخاطر التشغيل الأخرى، والتي يجب على البنك الإفصاح بحد أدنى عن البيانات التالية مع مقارنتها بالفترة المالية السابقة، على أن يكون الإفصاح كافياً، بحيث يكون محدداً لمخاطر الرقمنة المصرفية التي تواجه

البنوك على ألا يؤثر ذلك على قدرة البنك في الحفاظ على خصوصية البيانات وأمنها، ويشمل الإفصاح عن المخاطر البيانات التالية:

- إستراتيجية الرقمنة المصرفية وعلاقتها مع الإستراتيجية العامة للبنك.
 - إستراتيجية وإجراءات تأمين أنظمة البيانات الخاصة بالعملاء.
 - خطط البنك للحفاظ على التشغيل المستمر للبنية التحتية التكنولوجية.
 - إستراتيجية توعية العملاء بالخدمات المالية الرقمية وكيفية تأمين استخدامها.
 - خطط تأمين تطبيقات التكنولوجيا المالية قبل إطلاقها للعملاء.
 - الإجراءات التصحيحية التي أتخذها البنك بسبب الاختراقات الأمنية.
 - عدد حالات الاختراق المرتبطة بأمن البيانات.
 - عدد حالات الدخول غير المصرح بها الناتجة عن إخفاقات الموظفين أو أوجه القصور في التكنولوجيا.
 - النسبة المئوية لانتهاكات أمن البيانات التي تضمن المعلومات الشخصية غير المشفرة للعملاء.
 - خطط تدريب الكوادر المصرفية لتمكين من مواكبة التطورات المتلاحقة في ظل الرقمنة المصرفية.
 - عدد حالات عدم الامتثال لقواعد الخدمات المصرفية الرقمية.
- ٣/٧/٣ الإفصاح عن الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا الرقمية:
- تتطلب الرقمنة المصرفية دخول البنك في مجموعة من الاتفاقات مع العديد من الأطراف ذوي العلاقة من أهمها شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للقيام بتوفير الإنترنت وتجهيز وتشغيل وصيانة وتأمين البنية التحتية التكنولوجية اللازمة للرقمنة المصرفية، ومن ثم ينبغي أن يفصح البنك بحد أدنى عن البيانات التالية مع مقارنتها بالفترة المالية السابقة:
- العقود الموقعة مع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تضمن السرية والدقة في تجميع واستخدام المعلومات الخاصة بالعملاء.
 - أساليب وأهداف التعاون والتحالفات مع شركات التكنولوجيا المالية.
 - نسب مساهمات البنك في شركات التكنولوجيا المالية.
 - ضوابط تأمين البنية التحتية عند تعهد الخدمة لشركات التكنولوجيا المالية.

ويرى الباحث أن الدافع الرئيسي وراء ضرورة وجود مؤشرات للإفصاح عن الرقمنة المصرفية بالبنوك بصفة عامة والبنوك المقيدة بالبورصة المصرية بصفة خاصة هو أن القوائم والتقارير المالية لكافة البنوك لا تفصح إفصاحاً كاملاً عن المعلومات الكمية والنوعية للرقمنة المصرفية، والتي أصبحت مطلب ضروري للجهات الإشرافية والرقابية ليس فقط على المستوى المحلي، وإنما من قبل المنظمات الدولية والرقابية. وذلك لما لها من تأثير إيجابي على القيمة السوقية للبنك والاستقرار المالي ككل ومن ثم تحقيق للتنمية الاقتصادية.

رابعاً: الإطار الفكري لدراسة القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية ١/٤ مفهوم القيمة السوقية للبنوك:

أشار أحد الباحثين إلى مفهوم قيمة البنك بأنه نسبة إجمالي القيمة السوقية للبنك إلى إجمالي القيمة الدفترية لأصوله، حيث أن القيمة السوقية للبنك هي حاصل جمع القيمة السوقية لحقوق الملكية والقيمة الدفترية لديونه (Putra & Arrozi, 2013)).
وتعرف القيمة السوقية للبنك بأنها الثمن الذي يراه أصحاب المصالح في البنك أنه يعبر عن قيمته. ولذا فإن القيمة السوقية للبنك تعبر عن قيمتها السوقية، والتي تعرف بأنها مجموع الأسهم المدرجة للبنوك مضروبة في متوسط أسعارها في نهاية الفترة المالية. لذا فإن ارتفاع سعر السهم قد يعكس قيمة جيدة للبنك من وجهة نظر حملة الأسهم (Tjia, L, O and Setiawati, 2012).

وتعتبر القيمة السوقية مقياس جيد للدلالة على كفاءة الأداء المالي في المنشآت بشكل عام والبنوك بشكل خاص حيث تُبنى هذه القيمة على الأسهم وقيمتها، وتتأثر بالعديد من العوامل مثل العرض والطلب على الأسهم والظروف التي تحيط بالبنك سواء أكانت داخلية أو خارجية، وهناك العديد من النماذج المستخدمة لقياس القيمة السوقية للبنك منها نموذج القيمة السوقية والتي تعتمد على الأداء السوقي مثل سعر السهم، ونموذج القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (Liew. C, 2015, E, Devi.S). وهو ما سوف يتعرض إليه الباحث في النقطة التالية.

٢/٤ أهم مقاييس قيمة البنك:

يرى الباحث أن أهم مقاييس قيمة البنك المقاييس وأكثرها شيوعاً في الدراسات السابقة هما مقياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، ومقياس توبينز كيو Tobin's q. ويمكن عرض تلك المقاييس كما يلي:

١/٢/٤ مقياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية:

تعرف بأنها العلاقة بين القيمة السوقية للسهم للقيمة الدفترية له في نهاية السنة المالية، وتظهر نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية ما إذا كانت الأوراق المالية مقومة بأقل من قيمتها أو مبالغ فيها من خلال قسمة القيمة السوقية للسهم على القيمة الدفترية له، فإذا كانت النسبة أكبر من الواحد فإن البنك مقومها بأعلى من قيمتها، وإذا كانت أقل من الواحد فإن البنك يكون مقومها بأقل من قيمتها وبحسب هذا المعدل بقسمة القيمة السوقية للسهم على القيمة الدفترية للسهم (Bravo,2017,P4).

٢/٢/٤ مقياس توبيز كيو Tobin's q:

يتم حساب قيمة البنك وفقاً لنموذج Tobin's q، باستخدام المعادلة التالية (إجمالي الالتزامات+القيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ القيمة الدفترية لإجمالي الأصول)، حيث أن القيمة السوقية لحقوق الملكية = عدد الأسهم المصدرة والمتداولة × سعر إقفال السهم في نهاية السنة المالية، وهو يمثل المقياس الأنسب من وجهة نظر المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين وكذلك يعد من أشهر المقاييس المستخدمة في قياس قيمة البنك، حيث يتميز بسهولة حسابه وتوافر البيانات اللازمة لاستخدامه، بالإضافة لكونه مقياساً للأداء في الأجل الطويل، كما أنه لا يقتصر على المعلومات المحاسبية فقط، بل يأخذ في اعتباره المعلومات المحاسبية والسوقية معاً، كما يعد من أكثر المقاييس مصداقية، حيث يعتمد على بيانات فعلية لا تتطلب تقديراً، مما يقلل من أخطاء التقدير ويزيد من دقة القياس (حسام السعيد، ٢٠٢٢، ص ٤٣٤).

ويرى الباحث أن مقياس Tobin's q هو الأنسب لقياس قيمة البنك خاصة في الدراسة الحالية، وهو ما سوف يستخدمه الباحث في الدراسة التطبيقية، وكلما كانت نسبة Tobin's q أكبر من الواحد كان ذلك مؤشراً على زيادة قيمة البنك، وبدل على زيادة قدرة البنك على الاستثمار ووجود فرص أعلى للنمو، والعكس صحيح. خامساً: الانعكاسات المحاسبية لأثر تطبيق الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية على القيمة السوقية للبنوك:

يتمثل هدف البنوك على المدى البعيد في زيادة قيمتها إلى الحد الأقصى، حيث أنه كلما ارتفعت قيمة البنوك يظهر مستوى ارتفاع ثروة الملاك، وهو الاهتمام الرئيسي ومصدر القلق للمستثمرين، لذلك تعمل البنوك على تعظيم قيمتها للمساهمين وأصحاب المصالح، والتي تعد ضماناً لاستمراريتها، حيث أن هذا هو الهدف والمحرك الأساسي الذي تسعى إليه

كل البنوك، مما يترتب عليه ضرورة قيام هذه البنوك بتقييم أدائها لإثبات أنها قادرة على خلق القيمة (Shuaibu, et al, 2019, P 42).

ويعد تطبيق تقنية الرقمنة المصرفية من أهم السمات المميزة للبيئة المعلوماتية الفعالة نظراً لارتباطها بتحسين الأداء المالي وتعظيم القيمة السوقية للبنوك، ويمكن بيان تأثير الإفصاح المحاسبي عن استخدام الرقمنة المصرفية على القيمة السوقية للبنوك المقيدة في البورصة المصرية، وذلك من خلال بيان تأثير الإفصاح عن استخدام الرقمنة المصرفية على كل من ترشيد قرارات المستثمرين وتعظيم الربحية، والتدفقات النقدية المستقبلية، ويمكن بيان ذلك تفصيلاً على النحو التالي:

١/٥ أثر الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية على ترشيد قرارات المستثمرين:

يعتبر المستثمرين عنصراً مهماً في أسواق المال، فهم الذين يقدمون رأس المال للمصارف وتوسيع نشاط المصارف بما يسمح بنمو وازدهار حجم أعمالها، وإيجاد فرص توظيف جديدة والمساهمة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي للدولة، ويحتاج المستثمر لمعلومات نافعة ومفيدة لأغراض اتخاذ قرارات الاستثمار، ويمكن القول أن نجاح أسواق المال يعتمد بدرجة كبيرة على جودة نظام القياس والإفصاح المحاسبي بما يعطي المستثمر ثقة في مصداقية القوائم المالية، الأمر الذي يؤدي إلى ازدهار وانتعاش أسواق المال (محمد خميس، ٢٠١٨، ص ٣٣٩).

ويتيح زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي عن معلومات الرقمنة المصرفية للمستثمرين مقارنة مشاريع الاستثمار التي تضيف للقيمة وتلك التي تدمر القيمة، ويحسن من وضوح استراتيجيات الاستثمار للمديرين وبالتالي يقلل من عدم تماثل المعلومات (نصر طه حسن، ٢٠٢١، ص ٤).

أصبح لزاماً على البنوك تقديم معلومات عن استراتيجيات الرقمنة المصرفية، حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها جميع الأطراف والجهات ذات العلاقة مع البنوك وفي مقدمتهم المستثمرين والجهات الحكومية والرقابية، والذين يسعون من خلال الإفصاح المحاسبي على الحصول على المعلومات التي تدعم قراراتهم الاقتصادية، وتزيد من ملاءمتها وفعاليتها، ورغم ذلك ما زال القياس والإفصاح عن الرقمنة المصرفية في التقارير المالية غير كافٍ لتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية، حيث لا يتم الإفصاح عن الرقمنة المصرفية في التقارير المالية المنشورة بدرجة كافية، وإنما يتم الإفصاح عنه في تقارير الاستدامة المنشورة أو الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ومواقع البنوك على

الإنترنت، كما أن البنوك تفضل الإفصاح عن الرقمنة المصرفية بشكل وصى وليس كهي، وإذا تم الإفصاح في شكل معلومات كمية تكون قليلة جداً وبالتالي صعوبة مقارنة مستويات الرقمنة المصرفية بين البنوك (السيد عوض، ٢٠٢١، ص ١٢٤).

لقد أسهمت الرقمنة المصرفية في الاهتمام المتزايد في المعلومات لتحسين جودتها وتوصيلها بأسرع ما يمكن إلى متخذي القرارات لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، التي تعتمد بشكل أساسي على المعلومات التي تتسم بجودة عالية لترشيد هذه القرارات، وبالتالي تساعد على رفع معدلات التنمية الاقتصادية. ويؤدي استخدام الرقمنة المصرفية إلى تحقيق الشفافية للمعلومات لجميع المتعاملين وينعكس ذلك على ثقة المستثمرين في معلومات التقارير المالية، كما أن استخدام الرقمنة سيترتب عليه القضاء على التأخير في نشر القوائم المالية (Potekhina and Riumkin, 2017, P. 17).

ويؤدي الإفصاح المحاسبي عن تبني الرقمنة المصرفية إلى ترشيد قرارات المستثمرين من خلال ما يلي:

١/١/٥ تؤدي استخدام الرقمنة المصرفية إلى تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة مما يؤدي إلى تقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة عامة وخاصة المستثمرين.

٢/١/٥ ثبات المعلومات وعدم القابلية للتعديل، حيث تتيح الرقمنة المصرفية للمصارف الإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال نشر المستندات الخاصة بالمعاملات والسياسات والطرق المحاسبية المتضمنة في العقود الذكية، ولا يمكن عمل تعديل للبيانات المسجلة إلا بإجماع الأطراف ذات الصلة بالمعاملات،

٣/١/٥ القيمة الرقابية للمعلومات، نظراً لطبيعتها الموزعة وآلية توافقها وشفافية المعلومات، تمكن الرقمنة المصرفية الأطراف ذات المصلحة من الرقابة على المعاملات التي تقوم بها البنوك والتي تم تسجيلها أولاً بأول.

٤/١/٥ قابلية المعلومات للفهم، من حيث تزويد أصحاب المصلحة بمستوى معقول من المعرفة والفهم بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية للبنوك.

٥/١/٥ قابلية المعلومات للمقارنة، نتيجة للتوحيد القياسي في الحقول المحددة مسبقاً لإدخال بيانات المعاملات بما يمكن أصحاب المصلحة من مقارنة المعلومات ذات الطبيعة المتشابهة بسهولة لفترات مختلفة من أجل تحديد تأثيرها على الأداء والمركز المالي للبنوك. (محمد عزت عبد التواب، ٢٠٢٠، ص ٢١).

٢/٥ أثر الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية على ربحية البنوك:

يُعد استخدام ربحية البنوك القاسم المشترك بين الكتاب والباحثين والمديرين في عمليات تقييم الأداء في مختلف البنوك، وذلك للإفصاح عن مدى النجاح المالي الذي تستطيع فيه البنوك أن تعظم ثروة ملاكها وذلك من خلال الحصول على عائد ممكن لاستثماراتهم، وتعد نسبة مقياس العائد على الأصول، من أكثرها شيوعاً، ويتم احتساب نسبة العائد على الأصول من خلال قسمة صافي الربح بعد الضرائب على القيمة الإجمالية للأصول.

لقد اقترحت دراسة (Shahabi & Farshad, 2019) نموذج للتحقق من تأثير الخدمات المصرفية الإلكترونية على ربحية البنوك التجارية من خلال استخدام أسلوب الشبكات العصبية ومدخل ديناميكيات النظام لتطوير نموذج تحليلي لتحديد تأثيرات الخدمات المصرفية الإلكترونية على ربحية البنك، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن زيادة الاستثمار في الخدمات المصرفية الإلكترونية تؤدي إلى زيادة العملاء وانخفاض الحاجة إلى الفروع المادية والتكاليف المرتبطة بها، وبالتالي زيادة ربحية البنك، كما أظهرت نتائج المحاكاة أن التوسع في الخدمات المصرفية الإلكترونية يحمل البنك عبئاً مالياً كبيراً، إلا أن التكاليف تنخفض وتزداد الربحية بشكل كبير مع مرور الوقت.

ويؤدي الإفصاح عن الرقمنة المصرفية إلى تعظيم ربحية البنوك من خلال مما يلي:
١/٢/٥ تعظيم الربحية من خلال توفير معلومات عن الأساليب والإجراءات الأمنية التي تساعد على حماية المعلومات والبيانات من الاختراق خاصة بعد انتشار العديد من محاولات الاختراق لمنظومات الحواسيب في العديد من البنوك الدولية بغرض السرقة أو تدمير المعلومات من خلال توفير الاحتفاظ بالمعلومات لدى العديد من الأطراف ومن ثم تحقيق ثقة العمال في البنوك المستخدمة للرقمنة المصرفية.

٢/٢/٥ التقليل من التكاليف للبنوك والعملاء، من خلال التقليل من تكلفة التحويلات المالية الناتجة من عدم وجود طرف ثالث من خلال إعداد المحافظ الرقمية والتعامل بها لتحويل الأموال بدون رسوم إضافية، والتقليل من تكلفة عمليات تمويل التجارة الخارجية لعمليات الاستيراد والتصدير، وتقليل التكاليف للبنوك وتعزيز كفاءة البنية التحتية المصرفية من خلال إلغاء الحاجة إلى عملية مطابقة البيانات (رشا، ٢٠٢٠، ص ٢٤).

٣/٥ أثر الإفصاح عن الرقمنة المصرفية على التدفقات النقدية المستقبلية:

يمكن إيضاح أثر الإفصاح عن استخدام الرقمنة المصرفية على التدفقات النقدية المستقبلية على النحو التالي: (السيد عوض، ٢٠٢١، ص ١٢٧)

١/٣/٥ تعزيز مستوى الابتكار، وهو ما سينعكس على زيادة الحصة السوقية وتعظيم قدرة البنك على توليد التدفقات النقدية المستقبلية.

٢/٣/٥ توفير معلومات تساعد في ترتيب مصادر الأموال من ودائع وحقوق الملاك والمطلوبات الأخرى، ومن ثم تحقيق القدرة على المفاضلة بين البدائل المتاحة، واختيار البديل الأفضل الذي يحقق أكبر عائد مستقبلي.

٣/٣/٥ توفير معلومات تساعد في رسم رؤية واضحة للمعاملات، وهذا يوفر المعلومات اللازمة لمساعدة الإدارة في صياغة الأهداف الإستراتيجية التي تساعد في توليد تدفقات نقدية مستقبلية.

٤/٣/٥ توفير معلومات عن تقديم الخدمات المصرفية بطرق تتناسب مع رغبات العملاء الحاليين وكذلك تقديم خدمات جديدة تساعد على تحسين كفاءة أداء هذه الخدمات مما يلقي قبول من قبل العملاء المحتملين وجذب استثماراتهم.

سادساً: الدراسة التطبيقية لانعكاسات أثر الإفصاح عن الرقمنة المصرفية على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية:

استكمالاً لما تم عرضه في الدراسة النظرية بالمحاور السابقة وتحقيقاً لهدف البحث من حيث قياس أثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة المصرفية على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية، وسعيًا نحو اختبار فرض البحث بشكل عملي، يتناول الباحث الدراسة التطبيقية من خلال مجموعة من الخطوات التالية: تحديد مجتمع وعينة البحث، توصيف وقياس متغيرات البحث، أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، وأخيراً تحليل النتائج واختبار الفروض وذلك على النحو التالي:

١/٦ الهدف من الدراسة التطبيقية:

استهدفت الدراسة التطبيقية اختبار فرض البحث الرئيسي، لتحديد ما إذا كان مستوى الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة المصرفية تؤثر على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية من عدمه.

٢/٦ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك المقيدة بالبورصة المصرية، خلال الفترة من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢١، وقد تم اختبار عينة من هذه البنوك روعي في اختيارها عدة اعتبارات:

- أن تكون قوائمها المالية والإيضاحات المتممة للبنوك متوفرة خلال سنوات الدراسة، وأن تقوم بنشر قوائمها المالية بالجنيه المصري.

■ تم استبعاد مشاهدات البنوك التي لا تتوفر قوائمها المالية، وكذلك البنوك غير المقيدة بالبورصة المصرية، والبنوك التي تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية، وبذلك بلغ عدد بنوك العينة محل الدراسة (١٠) بنوك بحجم إجمالي مشاهدات (٣٠) مشاهدة (ملحق ١).

٣/٦ أدوات وإجراءات الدراسة:

تتمثل أدوات الدراسة في القوائم المالية المنشورة لعينة الدراسة والإيضاحات المتممة للقوائم المالية للبنوك وتقارير الاستدامة، والتي تم الحصول عليها من خلال عدة مصادر منها، موقع مباشر لنشر المعلومات، والمواقع الإلكترونية للبنوك كوسيلة رئيسية للحصول على المعلومات، أما بشأن إجراءات الدراسة فقد قام الباحث بتجهيز البيانات المطلوبة.

٤/٦ تعريف ووصف متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: (الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة المصرفية):

تم إعداد مؤشر للإفصاح عن الرقمنة المصرفية مكون من ثلاثة عناصر رئيسية: الأول الإفصاح المحاسبي عن قنوات الخدمات المصرفية، وتم قياسه بالاعتماد على البيانات الكمية المنشورة بالتقارير المالية للبنوك ومواقع البنك على الإنترنت، ولتقييم المؤشر الثاني الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الرقمنة المصرفية، والثالث الإفصاح المحاسبي عن الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا استخدم الباحث مقياس ثنائي الاتجاه كما في الدراسة النظرية، وتوضيح ذلك كما يلي:

- منح درجة (١) إذا تم الإفصاح عن الفقرة في التقرير السنوي للبنك.
- منح درجة (صفر) إذا لم يتم الإفصاح عن الفقرة في التقرير السنوي للبنك.

المتغير التابع (القيمة السوقية للبنك):

تعني القيمة السوقية للبنك تعظيم ثروة الملاك المتمثلة في تعظيم القيمة السوقية للسهم، وتم قياسه باستخدام مقياس **tobin's Q**، وهو عبارة عن (إجمالي الالتزامات + القيمة السوقية لحقوق الملكية) ÷ القيمة الدفترية لإجمالي الأصول. حيث:

- يتم حساب إجمالي الالتزامات والقيمة الدفترية لإجمالي الأصول من واقع الميزانية.
- يتم حساب القيمة السوقية لحقوق الملكية بالمعادلة التالية:

أسهم رأس المال العادية القائمة في تاريخ الميزانية × سعر إقفال السهم في آخر يوم في السنة المالية.

ج- المتغيرات الرقابية:

اعتمد الباحث على أكثر المتغيرات الرقابية شيوعاً، والتي يمكن تطبيقها على البيئة المصرية وتشمل كلاً من، حجم البنك، وربحية البنك، والرافعة المالية، ويتم توصيفها وقياسها كما يلي:

ج/١: حجم البنك: ويتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول البنك.
ج/٢: الربحية: ويقصد به قدرة البنك على تحقيق عائد مرضي لأصحاب المصالح فيه، وتم اختيار معدل العائد على الأصول كمقياس لربحية البنك، وتم قياسه من خلال نسبة الأرباح بعد الفوائد والضرائب إلى إجمالي قيمة الأصول.

ج/٣: الرافعة المالية: استخدم الباحث نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول في قياس الرفع المالي للبنوك محل الدراسة:

٥/٦ نموذج البحث:

بعد أن تم توصيف المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، تم وضع الصياغة الكمية التي تعد نقطة البدء في صياغة النموذج المقترح لقياس أثر الإفصاح عن الرقمنة المصرفية على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية على النحو التالي:

$$= \beta_0 + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \beta_3 X_{3it} + \beta_4 SIZE_{it} + \beta_5 ROA_{it} + \beta_6 LEV_{it} + \epsilon_{it}$$

حيث إن:

: VB_{it}

تشير إلى القيمة السوقية للبنك رقم (i) في السنة (t)

: X_{1it}

تشير إلى القيمة المعيارية لمؤشرات الإفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية للبنك رقم (i) في السنة

(t)

: X_{2it}

تشير إلى مؤشرات الإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية للبنك رقم (i) في السنة (t)

: X_{3it}

تشير إلى مؤشرات الإفصاح عن الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية للبنك رقم (i) في

السنة (t)

: $SIZE_{it}$

تشير إلى حجم البنك

: ROA_{it}

تشير إلى معدل العائد على الأصول

: LEV_{it}

تشير إلى الرافعة المالية

: ϵ_{it}

تشير إلى البواقي

نظراً لأن البيانات التي تعتمد عليها هذه الدراسة هي *Balanced Panel Data*، لذلك سوف يتم تقدير كل نموذج من نماذج الدراسة أعلاه في شكل نموذج انحدار التأثيرات الثابتة *Fixed Effects Regression Model*، وكذلك في شكل نموذج انحدار التأثيرات العشوائية *Random Effects Regression Model*، ثم يتم تحديد النموذج الأفضل بينهم.

٦/٦ تجهيز البيانات وفحصها:

بعد الحصول على بيانات الدراسة التطبيقية كان لابد أولاً من تجهيزها وفحص مدى ملائمة البيانات لإجراء التحليل، وذلك فيما يتعلق بالبيانات المفقودة، والقيم الشاذة.

- البيانات المفقودة: قبل إجراء التحليل كان لابد من التأكد من عدم وجود بيانات مفقودة ومعالجتها إن وجدت.
- تحديد ومعالجة المشاهدات التي تمثل قيم شاذة **Outliers**: قد تحتوي بيانات العينة على قيم شاذة **Outliers** والتي من شأنها التأثير على نتائج التحليل الإحصائي، وللتأكد من عدم وجود قيم متطرفة أو (شاذة) في البيانات، وتم استخدام قيم ماهالانوبيس (*Mahalanobis Distance (MD)*)، وفعالياً قد تم معالجة القيم المتطرفة.

٧/٦ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

نظراً لأنه تم الاعتماد في تجميع البيانات على القوائم المالية للبنوك المدرجة في بورصة الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢١، فتُعد هذه البيانات عبارة عن *(Balanced Panel Data)*، لذا لتحقيق الهدف من هذه الدراسة التطبيقية فقد تم تفرغ وتحليل هذه البيانات بالاستعانة ببرنامج *(EViews 10)*، وهو برنامج متخصص في التحليل القياسي وخاصة تحليل بيانات السلاسل الزمنية *Time-Series Data*، أو البيانات المقطعية *Cross-Section Data*، وكذلك البيانات الزمنية المقطعية *Panel Data*، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والحدود العليا والدنيا، وقد تم استخدامها للإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.
- مصفوفة الارتباط *Correlation Matrix* لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة.

- اختبار Jarque-Bera للتحقق من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي Normal Distribution.
- نموذج انحدار التأثيرات الثابتة Fixed Effects Regression Model والذي يقوم على أن الزمن له تأثير ثابت بين البنوك خلال فترة الدراسة.
- نموذج انحدار التأثيرات العشوائية Random Effects Regression Model، والذي يقوم على أن الزمن له تأثير عشوائي بين البنوك خلال فترة الدراسة.
- اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج انحدار التأثيرات الثابتة ونموذج انحدار التأثيرات العشوائية وتحديد النموذج المناسب لتحليل البيانات واختبار فروض الدراسة.

٨/٦ الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

تستخدم الإحصاءات الوصفية لوصف الملامح الأساسية لمتغيرات الدراسة، ولذلك سيتم عرض نتائج الإحصاء الوصفي لكل من المتغيرات التابعة، المتغيرات المستقلة، والمتغيرات الرقابية بالجدول التالي .

جدول رقم (١) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

نوع المتغير	اسم المتغير	رمز المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اقل قيمة	أكبر قيمة
المتغير التابع	القيمة السوقية للبنك	VB	٢,٩٤٣	٢,٣٠٢	٠,٩٢١	٦,٩٩١
المتغيرات المستقلة	الإفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية	Z_X1	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٤٦٣-	٢,٩٧٤
	الإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية	X2	٠,٦٣٩	٠,٢٥٩	٠,٠٠٠	١,٠٠٠
	الإفصاح عن الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا	X3	٠,٥٦٦	٠,٢٧٨	٠,٠٠٠	١,٠٠٠
المتغيرات الرقابية	حجم البنك	SIZE	٢٢,١٠٧	٤,١١	١٧,٨١٠	٣٥,٣١٦
	معدل العائد على الأصول	ROA	٠,١١١	٠,١٩٢	٠,٣٥٥	٠,٩٨٤
	الرافعة المالية	LEV	١,٠٢٣	٠,٧١٩	٠,٠٠١	٣,١٣٨

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة المتغير التابع (القيمة السوقية للبنك) (VB) تتراوح بين (٦.٩٩١٠.٩٢١) بمتوسط (٢.٩٤٣)، وهذا يدل على ارتفاع القيمة السوقية وفقاً لمقياس Tobin's Q بانحراف معياري (٢.٣٠٣)، ويرجع هذا الانحراف إلى تفاوت القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية محل الدراسة، كما كان قيمة المتغير المستقل الأول (الإفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية)، يتراوح بين (١.٤٦٣-٢.٩٧٤)، بمتوسط (٠.٠٠٠)، وانحراف معياري (١.٠٠٠)، ويلاحظ أن الإفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية اعتمدت في حسابه على القيمة المعيارية بسبب أن هذا المؤشر يعتمد على عدة بنود فيها كميات بالعدد وقيمة بالجنية لذلك تم تحويله إلى قيمة معيارية بسبب عدم التمييز الموحد لكافة عناصر المؤشر، كما كان قيمة المتغير المستقل الثاني (الإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية) يتراوح بين (صفر، ١) بمتوسط (٠.٦٣٩)، وانحراف معياري (٠.٢٥٩)، كما كان قيمة المتغير الثالث (الإفصاح عن الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا) يتراوح بين (صفر، ١)، بمتوسط (٠.٥٦٦)، وانحراف معياري (٠.٢٧٨).

ويلاحظ مما سبق أن الإفصاح الفعلي عن الرقمنة المصرفية في البنوك المقيدة بالبورصة المصرية لا يزال في مرحلة مبكرة فضلاً عن وجود اختلاف كبير في ممارسات الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة المصرفية بين البنوك المقيدة بالبورصة المصرية ليست فقط في المحتوى، ولكن أيضاً في استخدام تقنيات الرقمنة المصرفية.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية أظهرت النتائج ارتفاع قيمة الوسط الحسابي للمتغير حجم البنك، حيث وصلت قيمة الوسط الحسابي لهذا المتغير (٢٢.١٠٧)، بما يتماشى مع الانحراف المعياري (٤.١١) وهو ما يشير إلى كبر حجم البنوك المقيدة في البورصة المصرية محل الدراسة وانخفاض قيمة الوسط الحسابي للمتغيرات (معدل العائد على الأصول، والرافعة المالية) (١.١١١، ١.٠٢٣) على التوالي بما يتماشى مع الانحراف المعياري (٠.١٩٢، ٠.٧١٩).

٨/٦ دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة:

سوف يتم دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام مصفوفة ارتباط بيرسون وتوضيح مدى قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة واتجاهها من خلال معامل الارتباط، بالإضافة إلى معنوية العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال مستوى المعنوية. ويوضح الجدول رقم (٢) نتائج تحليل ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة وذلك كما يلي:

جدول رقم (٢) نتائج تحليل ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

المتغير	القيمة السوقية للبنك	الإفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية	الإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية	الإفصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا	حجم البنك	معدل العائد على الأصول	الرافعة المالية
القيمة السوقية للبنك	١.٠٠٠ -----						
الإفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية	٠.٧٥٠ (-٠.٠٠٠)	١.٠٠٠ -----					
الإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية	٠.٨١٤ (-٠.٠٠٠)	٠.٥٧٧ (-٠.٠٠١)	١.٠٠٠ -----				
الإفصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا	٠.٤٥٢ (-٠.٠١٢)	٠.٥٥٨ (-٠.٠٠١)	٠.٢٤٦ (-٠.١٨٩)	١.٠٠٠ -----			
حجم البنك	٠.٨٩٢ (-٠.٠٠٠)	٠.٥٧٠ (-٠.٠٠١)	٠.٣٣٦ (-٠.٠٧٠)	٠.٨٣٧ (-٠.٠٠٠)	١,٠٠٠ -----		
معدل العائد على الأصول	٠.٥٢٨ (-٠.٠٢٢)	٠.٣١١ (-٠.٠٩٤)	٠.٢٩٤ (-٠.١١٥)	٠.٣٦٥ (-٠.٠٤٨)	٠.٤٢٥ (-٠.٠١٩)	١,٠٠٠ -----	
الرافعة المالية	٠.٥٣٨ (-٠.٠٠٢)	٠.٨٨٥ (-٠.٠٠٠)	٠.٥٣٤ (-٠.٠٠٢)	٠.٣٩٣ (-٠.٠٣٢)	٠.٣٦٧ (-٠.٠٤٦)	٠.٣٥٥ (-٠.٠٥٤)	١,٠٠٠ -----

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام نتائج الدراسة التطبيقية برنامج *Eviews.10*

يلاحظ أن الأرقام عند ** تعبر عن مستوى المعنوية ٠.٠٠١، والأرقام عند * تعبر عن مستوى المعنوية ٠.٠٥.

يتضح من الجدول السابق رقم (٢) ما يلي:

١/٨/٦ توجد علاقة ارتباط معنوية موجبة قوية بين الإفصاح المحاسبي عن قنوات الخدمات المصرفية والقيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٧٥٠)، وذلك عند مستوى معنوية (٠.٠٠١)، وقد يعد ذلك دليلاً على إمكانية قبول الفرض الفرعي الأول، إلا أن الاختبار النهائي لتلك العلاقات يتوقف على نتائج تحليل الانحدار المتعدد باعتباره التحليل الذي يفسر بشكل أدق تأثير الإفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية على القيمة السوقية للبنوك من عدمه.

٢/٨/٦ توجد علاقة ارتباط معنوية موجبة قوية بين الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الرقمنة المصرفية والقيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٨١٤)، وذلك عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) وقد يعد ذلك دليلاً على إمكانية قبول الفرض الفرعي الثاني، إلا أن الاختبار النهائي لتلك العلاقات يتوقف على نتائج تحليل الانحدار المتعدد باعتباره التحليل الذي يفسر بشكل أعم وأدق تأثير الإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية على القيمة السوقية على من عدمه.

٣/٨/٦ توجد علاقة ارتباط معنوية موجبة ضعيفة بين الإفصاح المحاسبي عن الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا والقيمة السوقية للبنك، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٤٥٢)، وذلك عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، وقد يعد ذلك دليلاً على إمكانية عدم قبول الفرض الفرعي الثالث، إلا أن الاختبار النهائي لتلك العلاقات يتوقف على نتائج تحليل الانحدار المتعدد باعتباره التحليل الذي يفسر بشكل أعم وأدق تأثير الإفصاح عن الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية من عدمه.

٤/٨/٦ توجد علاقة ارتباط معنوية موجبة بين (حجم البنك، والرافعة المالية معاً) على القيمة السوقية للبنك، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٨٩٢، ٠.٥٣٨)، على الترتيب، وذلك عند مستوى معنوية (٠.٠١) وقد يعد ذلك دليلاً على إمكانية قبول الفرض الرئيسي، إلا أن الاختبار النهائي لتلك العلاقات يتوقف على نتائج تحليل الانحدار المتعدد باعتباره التحليل الذي يفسر بشكل أعم وأدق تأثير (حجم البنك، والرافعة المالية) على القيمة السوقية للبنوك من عدمه.

٥/٨/٦ توجد علاقة ارتباط معنوية موجبة بين معدل العائد على الأصول والقيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٥٢٨)، وذلك عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، وقد يعد ذلك دليلاً على إمكانية قبول الفرض الرئيسي، إلا أن الاختبار النهائي لتلك العلاقات يتوقف على نتائج تحليل الانحدار المتعدد باعتباره التحليل الذي يفسر بشكل أعم وأدق تأثير القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة على معدل العائد على الأصول من عدمه.

٩/٦ اختبار فرض البحث:

سوف يتم اختبار فرض البحث الرئيسي من خلال تقدير نموذج الدراسة، وقبل تقدير نماذج الدراسة كان لابد أولاً من التأكد من أن البيانات المستخدمة تتوافر بها الشروط القياسية لتحليل الانحدار المتعدد باستخدام Panel Least Squares، والمتمثلة في أن المتغير التابع يكون له توزيع طبيعي، ولا يوجد مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض.

١/٩/٦ اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات التابعة:

تم الاعتماد على اختبار (Jarque-Bera Test)، للتحقق من أعتدالية التوزيع الطبيعي لمتغير القيمة السوقية للبنك، ووفقاً لهذا الاختبار يجب أن يكون مستوى المعنوية

(P-value) أكبر من ٥%، حتى يتم قبول فرض العدم القائل بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (٣) اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات التابعة

المتغيرات التابعة	هيئة اختبار J.B	مستوى المعنوية
القيمة السوقية للبنك	٣.٩٥١	٠.١٣٨٦

يتضح من الجدول السابق أنه وفقاً لـ Jarque-Bera test أن قيمة مستوى المعنوية أكبر من ٠.٠٥ وبالتالي وفقاً لهذا الاختبار يتم قبول الفرض العدمي القائل بأن المتغير يتبع التوزيع الطبيعي.

٢/٩/٦ لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة:

يقصد بعدم وجود ازدواج خطي Multicollinearity، بين المتغيرات المستقلة عدم وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، وقد تم التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بالاعتماد على معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) VIF والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٤) الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة

المتغيرات	الاحتمال	قيم معامل التضخم
الإفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية	٠.١٢٩	٧.٧٥٧
الإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية	٠.٦٢٩	١.٥٩١
الإفصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا	٠.٢٨٠	٣.٥٧٠
حجم البنك	٠.٢٣٩	٤.١٧٨
معدل العائد على الأصول	٠.٧٠٩	١.٤١١
الرافعة المالية	٠.١٦٨	٥.٩٥٣

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام نتائج الدراسة التطبيقية برنامج *Eviews.10*

يتضح من الجدول السابق رقم (٤)، أن قيم معامل التضخم التباين لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (١٠)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، وقد تم تأكيد هذه النتيجة أيضاً من خلال مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة، حيث اتضح أن قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة

وبعضها البعض ليست مرتفعة، وبالتالي فقد تم التأكد من أن البيانات لا يوجد بها أيًا من مشاكل القياس، وصالحة لتقدير نماذج الانحدار الخطي المتعدد واختبار فرض البحث.

١٠/٦ نتائج اختبار الفرض:

سبق وأوضحنا أن الفرض الرئيسي للبحث ينص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة المصرفية والقيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية"، ويشتق منه ثلاثة فروض فرعية:

١/١٠/٦ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية وبين القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

٢/١٠/٦ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وبين القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

٣/١٠/٦ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا وبين القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

وسوف يتم اختبار ذلك باستخدام النموذج التالي:

$$VB_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \beta_3 X_{3it} + \beta_4 SIZE_{it} + \beta_5 ROA_{it} + \beta_6 LEV_{it} + \epsilon_{it}$$

وقد تم تقدير هذا النموذج كنموذج انحدار تأثيرات ثابتة وأيضاً كنموذج انحدار تأثيرات عشوائية والمقارنة بينهما لتحديد النموذج الأفضل لاختبار الفرض، ويوضح الجدول رقم (٥) التالي هذا الاختبار

جدول رقم (٥) اختبار الفرض الرئيسي

نموذج التأثيرات العشوائية REM		نموذج التأثيرات الثابتة FEM			المتغيرات	
القيمة الاحتمالية	قيمة t	القيمة المعلمة	القيمة الاحتمالية	قيمة t		القيمة المعلمة
٠,٠٠٠	٣٣,٨٩٩	٣,٠٣٠	٠,٠٠٠	٣,٠٥٧١,٢	٣,٠٣٠	القيمة السوقية للبنك
٠,٠٠٠	١٢٧,٢٦٨	١,٠٠٠	٠,٠٠٠	١١٢,٣١٤	١,٠٠٠	الإفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية
٠,٠٠٠	٤,٦٢٣	١,٣٥٢	٠,٠٠٠	٤,٣٧١	١,٢٦٥	الإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية
٠,٢٢٠	١,٢٥٨	٠,٠٠٩	٠,٢٢٨	١,٢٥٩	٠,٠٠٦	الإفصاح عن الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا
٠,٠٠٠	٤,٠٣٣	٠,٨٨٧	٠,٠٠٠	٤,٠٣٤	٠,٧٦٧	حجم البنك
٠,٠٠٠	٧,٩٨٠	٠,٢٣٢	٠,٠٠٠	٥,٩٨٠	٠,٢٢٣	معدل العائد على الأصول
٠,٠٠٠	٦,٣٥٠	٠,٢٧٦	٠,٠٠٠	٤,٣٤٤	٠,٢٤٦	الرافعة المالية

نموذج التأثيرات العشوائية REM		نموذج التأثيرات الثابتة FEM			المتغيرات	
القيمة الاحتمالية	قيمة t	قيمة المعلمة	القيمة الاحتمالية	قيمة t		قيمة المعلمة
		٠,٨٨٥			٠,٧٨١	معامل التحديد
		٨٦٤٣,١٢٧			٦٣١٤,١٢٤	اختبار F
		٠,٠٠٠			٠,٠٠٠	
		٢,٦٤١			٣,٢٦٨	إحصاء درين واتسون DW
					قيمة كاي تربيع = ٣٢,٢٣٢	اختبار Hausman
					القيمة الاحتمالية = ٠,٠٠٠٧	

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام نتائج الدراسة التطبيقية برنامج *Eviews.10*

لتحديد النموذج الأفضل من بين هذه النماذج تم تطبيق اختبار **Hausman** للمقارنة بين تقديرات نموذج اختبار انحدار التأثيرات الثابتة، وتقديرات نموذج انحدار التأثيرات العشوائية، ووفقاً لهذا الاختبار فإنه إذا كانت القيمة الاحتمالية (**Hausman Value**) $P < 0.05$ يتم قبول الفرض القائل بصلاحيّة تطبيق نموذج التأثيرات الثابتة (**FEM**) مقارنة بنموذج التأثيرات العشوائية (**REM**)، ونظراً لأن القيمة الاحتمالية لاختبار **Hausman** تساوي (٠.٠٠٠٧)، وهي أقل من (٠.٠٥)، بالتالي يكون نموذج التأثيرات الثابتة أفضل من نموذج التأثيرات العشوائية.

ويتضح من الجدول السابق أن المتغير المستقل (الإفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية) له تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية (معنوية) على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية بقيمة احتمالية لاختبار (**T** تساوي (٠.٠٠٠٠)) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥)، ويشير ذلك إلى وجود تأثير جوهري للإفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية، وهذا يدل على أنه في حالة وجود إفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية سوف يؤدي ذلك إلى زيادة القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية، وكذلك يتضح أن مستوى المعنوية لاختبار (**F**) يساوي (٠.٠٠٠)، وهي أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) مما يدل على معنوية وجوهريّة النموذج ككل.

بناءً على النتائج المذكورة أعلاه يتم قبول الفرض العدمي الفرعي الأول القائل بأنه توجد علاقة جوهريّة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية، والقيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

ويتضح أيضاً من الجدول السابق أن المتغير المستقل (الإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية) له تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية (معنوية) على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية بقيمة احتمالية لاختبار (T تساوي (0.000)) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) ، ويشير ذلك إلى وجود تأثير جوهري للإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية. وهذا يدل على أنه في حالة وجود إفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية سوف يؤدي ذلك إلى زيادة القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية وكذلك يتضح أن مستوى المعنوية لاختبار (F) يساوي (0.000) ، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على معنوية وجوهية النموذج ككل. وبناءً على النتائج المذكورة أعلاه يتم قبول الفرض العدمي الفرعي الثاني القائل بأنه توجد علاقة جوهرية (معنوية) ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية والقيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية أقل من (0.05) .

ويتضح كذلك من الجدول السابق أن المتغير المستقل (الإفصاح عن الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا) ليس له تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية (معنوية) على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية بقيمة احتمالية لاختبار (T تساوي (0.228)) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) ، ويشير ذلك إلى عدم وجود تأثير جوهري للإفصاح عن الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية. وهذا يدل على أنه في حالة وجود إفصاح عن الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا لن يؤثر على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية، وكذلك يتضح أن مستوى المعنوية لاختبار (F) يساوي (0.000) ، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على معنوية وجوهية النموذج ككل.

بناءً على النتائج المذكورة أعلاه يتم رفض الفرض العدمي الثالث القائل بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين الإفصاح عن الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا، والقيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية أقل من (0.05) .

يتضح أيضاً من الجدول السابق أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرات الرقابية الثلاثة (حجم البنك، ومعدل العائد على الأصول، والرافعة المالية)، على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية بقيمة احتمالية لاختبار (T)

تساوي (.....) لهم جميعاً، وهي أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥)، ويشير ذلك إلى وجود تأثير معنوي جوهري للمتغيرات الرقابية متمثلة في (حجم البنك، ومعدل العائد على الأصول، والرافعة المالية)، على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥). وكذلك يتضح أن مستوى المعنوية لاختبار (F) يساوي (.....)، وهي أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) مما يدل على معنوية وجوهية النموذج ككل. خلاصة ما سبق أتضح للباحث، قبول الفرض العدمي الفرعي الأول القائل بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (معنوية) للإفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية، وكذلك قبول الفرض العدمي الثاني القائل بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (معنوية) للإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥). ورفض الفرض العدمي الثالث القائل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية (معنوية) للإفصاح عن الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا على القيمة السوقية للبنوك، وقبول الفرض البديل بعدم وجود علاقة بين الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا والقيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

بناءً على النتائج المذكورة أعلاه يتم قبول الفرض العدمي الرئيسي جزئياً القائل بأنه "توجد علاقة (معنوية) جوهرية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة المصرفية، والقيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥)".

النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية :

في إطار عرض وتحليل المحاور الرئيسية التي تحقق هدف البحث، ومن واقع الدراسة التطبيقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية، عينة البحث، يمكن للباحث استخلاص أهم النتائج وتقديم التوصيات والدراسات المستقبلية، وذلك على النحو التالي:

نتائج الدراسة:

لقد كشفت الدراسة النظرية عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:
١/ لا يزال الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية في البنوك العاملة في البيئة المصرية بشكل عام يدخل ضمن إطار الإفصاح الاختياري، حيث لا يوجد في الوقت الراهن معيار محاسبي مصري أو قواعد تنظيمية للإفصاح المحاسبي في ظل الرقمنة المصرفية.

٢/١ لا يزال الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية في التقارير السنوية للبنوك العاملة في البيئة المصرية غير كافٍ لتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات المحاسبية، حيث يعاني المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن الرقمنة المصرفية من قصور في عدة نقاط منها العمومية، الغموض، الإيجاز، عدم القابلية للمقارنة والشفافية.

٣/١ عدم شمول التقارير المنشورة للبنوك العاملة في البيئة المصرية على معلومات الرقمنة المصرفية، مما يجعل هذه التقارير قاصرة عن توفير جزءاً هاماً من المعلومات المحاسبية التي تساعد المجموعات المختلفة من مستخدمي هذه التقارير في عملية صنع واتخاذ القرارات السليمة ذات الصلة بهذه المجموعات.

٤/١ يعزز الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية، إجراءات حماية حقوق العملاء من خلال إعداد السياسات والتعليمات لضمان الشفافية والإفصاح التام عن المنتجات والخدمات المصرفية الرقمية وشروطها وأحكامها، تحقيقاً للعدالة وعدم التمييز بين العملاء.

٥/١ يحقق الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية، الارتقاء بمستوى الخدمات البنكية وتسريع المعاملات بين الأفراد والمستثمرين، وإنهاء معاملاتهم بشكل دقيق وسريع.

٦/١ تعبر قيمة المنشأة في البيئة الرقمية عن القيمة الحقيقية الفعلية للأصول في السوق، ومدى قدرة المنشأة في خلق منافع اقتصادية مستقبلية تساوي ما هو متوقع أو أكبر منه، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والفرص المتاحة في الأجلين القصير والطويل، وحماية أصولها من أي مخاطر متوقعة.

٧/١ يؤدي الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية إلى زيادة القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن طريق ترشيد قرارات المستثمرين، وزيادة ربحية البنوك وتعزيز مستوى الابتكار، وهذا سينعكس على زيادة الحصة السوقية وتعظيم قدرة البنك على توليد التدفقات النقدية المستقبلية.

ولقد كشفت الدراسة التطبيقية عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

٨/١ تم قبول الفرض العدمي الرئيسي جزئياً القائل بأنه "توجد علاقة جوهرية (معنوية) ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة المصرفية، والقيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

٩/١ تم قبول الفرض العدمي الفرعي الأول القائل بأنه توجد علاقة جوهرية (معنوية) ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية، والقيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

١٠/١ تم قبول الفرض العدمي الفرعي الثاني القائل بأنه توجد علاقة جوهرية (معنوية) ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية والقيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

١١/١ تم رفض الفرض العدمي الثالث القائل بأنه توجد علاقة جوهرية (معنوية) ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين الإفصاح عن الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا، والقيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

١٢/١ وجود تأثير معنوي لجوهري للمتغيرات الرقابية متمثلة في (حجم البنك، ومعدل العائد على الأصول، والرافعة المالية)، على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

٢- توصيات الدراسة:

انطلاقاً من نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:

١/٢ حث البنوك المصرية على تطبيق النماذج الكمية لقياس مستويات الرقمنة المصرفية وتداعيات التوسع في تحسين الأداء المصرفي من جهة والاستقرار المالي بالقطاع المصرفي ككل من جهة أخرى.

٢/٢ يجب أن يقوم البنك المركزي المصري بإطلاق المزيد من المبادرات التي تدعم الاهتمام بالثقافة والتوعية المالية وتعزيز نشر الخدمات المالية الرقمية، وكذلك حث البنوك المصرية على استمرارية تفعيل الإفصاح عن الرقمنة المصرفية التي تدعم التنمية المستدامة، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

٣/٢ حث الجامعات والمؤسسات الأكاديمية على إلقاء المحاضرات وتنظيم المؤتمرات وعقد ورش العمل التدريبية بشأن الإفصاح عن الرقمنة المصرفية، وتحقيق الاستقرار المالي، وكذلك مؤشرات التنمية الاقتصادية للدولة ككل.

٣- الدراسات المستقبلية المرتبطة بالبحث:

١/٣ قياس أثر تطبيق الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة المصرفية على القيمة السوقية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٢/٣ محددات تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية كمدخل مقترح لتقييم استراتيجيات الرقمنة المصرفية بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية في إطار مقررات بازل٣- دراسة ميدانية.

المراجع:

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- البنك المركزي المصري، ٢٠٢١، "القواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدماً داخل جمهورية مصر العربية، قطاع نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات.
- وزارة الاستثمار (٢٠١٩)، "قرار الاستثمار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ بتعديل قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ بشأن معايير المحاسبة المصرية، الجريدة الرسمية، العدد (٨١) تابع (أ)، ٧ إبريل ٢٠١٩.
- أسامة محمد التابعي، "تأثير التحول الرقمي على الأداء المالي للبنوك المصرية: دراسة حالة بنك مصر"، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد (٤) العدد الثاني، إبريل ٢٠٢٢.
- أحمد عبد الله خليل عبده، "المحاسبة عن الأصول الرقمية كأحد المفاهيم الحديثة للتحول الرقمي: دليل تطبيقي وميداني من بيئة الأعمال المعاصرة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثالث، العدد الثاني، الجزء الثاني، ٢٠٢٢.
- السيد عوض السيد أحمد شبانة، "أثر محددات الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية: دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد (١٣)، العدد الثاني، مارس ٢٠٢١.
- إسماعيل فرج سيد أحمد بدر، "أثر التحول للبنوك الرقمية والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية: دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد (١٣)، العدد (٢)، مارس ٢٠٢٢.
- حسام السعيد الوكيل، "الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية في علاقة جودة المراجعة المدركة بقيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد السادس، العدد الثالث، ٢٠٢٢.
- رشا أحمد إبراهيم، "أثر تبني تقنية سلاسل الكتل على خفض تكلفة الخدمات المصرفية والارتقاء بها للبنوك المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٤، العدد الثالث، ٢٠٢٠.
- علاء فتحي زهري، أسر أحمد خميس، "أثر مؤشرات الرقمنة المصرفية على المخاطر المنتظمة دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد (٣٥)، العدد الثالث، ٢٠٢١ م.

- علي عباس علي شنن، "أثر التحول الرقمي على شفافية التقارير المالية في ضوء الإصدارات المهنية المعاصرة: دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الرابع، العدد الأول، الجزء الثاني، يناير ٢٠٢٣.
- محمد عزت عبد التواب، "أثر التحول الرقمي نحو تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في منشآت الأعمال على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز فعالية حوكمة الشركات"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الثالث ٢٠٢٠.
- محمد فوزي السيد، "أثر مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية على قيمة البنك: دراسة تطبيقية على البنوك المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الثاني، ٢٠٢٠.
- محمد موسى علي شحاتة، "قياس أثر تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية لآليات التحول الرقمي على تعزيز المساءلة والشفافية وتحسين الأداء الحكومي مع دليل ميداني بالبيئة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد الثاني، العدد الأول، الجزء الثاني، أكتوبر ٢٠٢٠.
- محمد خميس زيتون، "أثر إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية على قرارات المستثمرين: دراسة تجريبية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (٢)، العدد (٢)، ٢٠١٨.
- نصرطه حسن، "تأثير معايير التقرير المالي الدولية على كفاءة الاستثمار: دور الثقة الإدارية الزائدة ودوافع الإفصاح"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٥)، العدد (١)، ٢٠٢١، ص ٤.
- يونس حسن عقل، د. علاء فتحي زهري، "تطوير الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية لتعزيز جودة التقارير المالية للبنوك العاملة في البيئة المصرية: دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، المجلد (٣٤)، العدد الرابع، ٢٠٢٠ م.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Bravo, F,(2017),“ Are risk disclosures an effective tool to increase firm Valu,?” , Managerial and Decision Economics, Vol. 38, NO. 8.
- Berghaus,S,(2018), "The Fuzzy Forth End of Digital Transformation : Activities and Approaches for Initiating Organizational Change Strategies" Dissertation of The University Of ,ST, Germany.
- Elbastawisy, Marwa Ahmed “The Impact of Accounting Disclosure on Moral Risks in Light of Digitization On financial Reporting Quality in Egyptian commercial Banks”, (المجلة العلمية للدراسات المالية , والإدارية (١٣)، (٢)، ٢٠٢٢).

- Liew. C, Alfian.E, Devi.S.2015. Family firms, expropriation and firm value: evidence from related party transactions in Malaysia . The journal of developing areas. 49 (5): 139-152.
- Lee-Geiller, S. and Lee, T. (2019). Using government websites to enhance democratic E-governance: A conceptual model for evaluation. *Gov. Inf. Q.*, 36, pp.208-225.
- Pimenova, E. M. (2020), “Specificity of Sustainability Assessment for Industrial Enterprise Functioning in the Digital Economy”, Available at <https://www.doi.or.Com>.
- Potekhina, A., & Riumkin, I. (2017). Blockchain–anew Accounting Paradigm: Implications for credit risk management. Master Degree Thesis, Umeå School of Business and Economics.
- Putra, A., & Arrozi, M. F. A. (2013) , " Dead Bank Walking Evidence from Banking Sector in Indonesia". **International Proceedings of Economics Development and Research** Vol. 67, Pp. 15- 19
- Putra, A., & Arrozi, M. F. A. (2013) , " Dead Bank Walking Evidence from Banking Sector in Indonesia". **International Proceedings of Economics Development and Research** Vol. 67, Pp. 15- 19
- Ricci,F. Scafarto, V., Ferri ,S. and Tron, A.(2020).” Value relevance of digitalization: The moderating role of corporate sustainability. An empirical study of Italian listed companies”, *Journal of Cleaner Production*, Volume 276,PP 1-7.
- Rojers, J. P.(2018),"Digital Transformation, Business Model Innovation and Efficiency in Content Industries: A Review " , *International Journal of Computational Intelligence Systems*, Vol. 1, PP.59-70.
- Shahabi ,Vahid & Farshad Faezy Razi (2019) ," Modeling the effect of electronic banking expansion on profitability using neural networks and system dynamics approach " , *Qualitative Research in Financial Markets* , Vol. 11, No. 2, PP. 1755-1779
- **Sustainability Accounting Standards Board (2023) "Sustainability Accounting Standard no 222 Commercial Banks (FN-CB)" . Available at www.SASB.ORG**
- _Shuaibu, K: Ali, iand AMIn, I. M. (2019)” COMPANY attributes and firm Value of listed consumer goods companies _in Nigeria”, *journal of Research in Humanities and Social Science*,Vol17,NO5,pp. 40-49

- Tjia, O and Setiawati,L.2012,“Effect of CSR Disclosure to Value of the Firm: Study for Banking Industry in Indonesia”, World Journal of Social Sciences, 2(6): 169 –178.

ملاحق البحث

ملحق رقم (١) البنوك عينة الدراسة

الرقم	اسم البنك	الرقم	اسم البنك
١	البنك التجاري الدولي- مصر	٢	بنك كريدي أجريكول – مصر
٣	بنك قطر الوطني الأهلي	٤	بنك التعمير والإسكان
٥	بنك قناة السويس	٦	البنك المصري لتنمية الصادرات
٧	البنك المصري الخليجي	٨	بنك فيصل الإسلامي المصري
٩	مصرف أبوظبي الإسلامي- مصر	١٠	بنك البركة -مصر